



تحويلات السياسة النقدية في العراق بعد التغير 2003

Monetary policy shifts in Iraq after the 2003 change

أ.م.د. علي جابر عبد الحسين

ali.jaber8888@mu.edu.iq

جامعة المثنى: كلية ادارة واقتصاد

الباحث: حوراء حاكم حسن

hawra.hakem.fin@mu.edu.iq

جامعة المثنى: كلية ادارة واقتصاد

المستخلص

تشكل السياسة والنقدية محور اهتمام العديد من الاقتصاديين والتيارات الاقتصادية، وأذ احتلت السياسة النقدية موضع مهم من بين السياسات الاقتصادية وهذا لمساهمتها الفعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، وواجه الاقتصاد العراقي العديد من المشاكل والاختلالات الاقتصادية على المستوى الداخلي ، الأمر الذي أدى إلى تعثر جهود التنمية وتراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي إن هدف التحول إلى اقتصاد السوق وتفعيل قوى العرض والطلب في إدارة الاقتصاد العراقي من أهم الخطوات الإجرائية المتخذة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحديثه وفق رؤية و قد ساهم البنك المركزي العراقي من خلال أدواته النقدية من خلال سلسلة من الإجراءات الفنية والقانونية ولا سيما قانون البنك المركزي الجديد الذي يجسد هذا التحول ويسمح بالتغيير في مواكبة هذا التحول

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، عرض النقد ، نافذة بيع العملة

Abstract

Policy and monetary form the focus of the attention of many economists and economic currents, as monetary policy occupied an important place among economic policies and this is due to their effective contribution to achieving national economic goals. The Iraqi economy faced many problems and economic imbalances at the internal level, which led to the stumbling of development efforts and the decline Economic performance indicators The goal of transition to a market economy and activating the forces of supply and demand in managing the Iraqi economy is one of the most important procedural steps taken to advance and modernize the Iraqi economy in accordance with the vision The Central Bank of Iraq, through its monetary tools, has contributed through a series of technical and legal measures, especially the new Central Bank Law, which embodies this transformation and allows change to keep pace with this transformation.

Keywords, monetary policy, currency sale window



المقدمة

السياسات الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة الغير الملازم بارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة، وتسعى معظم الدول بمختلف مذاهبها الاقتصادية إلى جعل أدوات السياسة النقدية تؤدي أهدافها وبما يتلائم مع السياسة الاقتصادية العامة وان تعمل لتحقيق اهدافها المرسومة ، أذ أن للسياسة النقدية دوراً فعالاً في تنظيم عرض النقود و التحكم في السيولة النقدية و الائتمان وسعر الصرف وبذلك تستطيع السلطات النقدية أن تحقق اهدافها المحددة أما في العراق وبعد 2003 تم إجراء مجموعة من الاصلاحات التي أدخلت على السياسات المالية والنقدية وتوجيه الدولة اقتصاد السوق ورفع الدعم عن اسعار الطاقة كان لابد من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل الوصول الى حالة التوازن لكن المنشود في المشهد العراقي قامت الحكومة بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية على حساب بقية السياسات الاقتصادية الاخرى التي منها السياسة النقدية

مشكلة الدراسة

يعاني العراق من جملة من الاختلالات الاقتصادية بعد 2003 مما أدى إلى فقدانه عوامل الاستقرار الاقتصادي، يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة ما هو مسار التحول السياسة النقدية في العراق بعد 2003 ؟

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى بيان مسار التحول السياسة النقدية معاً في الاقتصاد ، وكذلك إبراز أهمية ودور السياسة والنقدية في تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل الدولة

اهمية الدراسة

تتوقف أهمية أي دراسة على أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية والعملية وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة أنها تناولت موضوع على مستوى الاقتصاد الكلي لتحديد ملامح التغير السياسة النقدية

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها (أن هناك مسار صحيح للتحول السياسة النقدية في العراق بعد 2003)

حدود الدراسة

البعد الزماني : نعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2003 إلى 2020

البعد المكاني : تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة العراق .



الاطار النظري (السياسة النقدية . اهدافها)

اولا : مفهوم السياسة النقدية

ظهرت المدرسة النقدية في منتصف القرن العشرين بقيادة الاقتصادي الأمريكي الشهير ميلتون فريدمان (Milton Friedman) كأوسع حديث للمدرسة الكلاسيكية ، اما مصطلح السياسة النقدية فلم يكن جديداً اذ نسبياً ظهر فقط في الأدبيات الاقتصادية للقرن التاسع عشر (الدوري و السامرائي ، 2006:185) اما السياسة النقدية من وجهة زعيمها فريدمان عرفها هي العملية التي يتم بموجبها التحكم للسلطة النقدية في المعروض النقدي لدولة ما، وغالبا ما تستهدف نسبة الفائدة بغرض تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار (Friedman, 1987:11)

ثانيا: اهداف السياسة النقدية

أن المهمة الرئيسية للسلطة النقدية هي التأثير على المعروض النقدي وأسعار الفائدة ، واستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة تحت سيطرة البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتوقعة ، وأذا أن تم حصر هذه الأهداف بما اسماه العالم الاقتصادي البريطاني "المربع السحري" لكالدور

• **إستقرار المستوى العام للأسعار:** لا يوجد فرق بين المدارس الاقتصادية في التعامل مع التضخم من خلال السياسة النقدية لكن الاختلاف الرئيسي بينهما يكمن في درجة الاعتماد على السياسات الاقتصادية إما بمفردها أو بالاشتراك مع السياسات الاقتصادية الأخرى والهدف الرئيسي من تنظيم النقود هو استقرار القوة الشرائية حيث يرتبط مستوى الاستقرار الأسعار في الاستقرار الاقتصادي العام والاستقرار في عرض النقد، إضافة الى أن الاستقرار في الاسعار يحفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء وباعتبار ان السياسة النقدية لديها التأثير القوي والمباشر على مستوى الاسعار واستقرارها (Marie ، 2003:118)

• **وصول التشغيل الكامل:** ويتم ذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتجنب وجود طاقات انتاجية عاطلة يعتبر تشغيل الايدي العاطلة من الأهداف العامة المهمة للسياسة النقدية أصبح تحقيق العمالة الكاملة أحد أهداف السياسة الاقتصادية المثالية وله هيئته التشريعية والتشغيل الكامل هو أحد الأهداف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها من خلال إكمال المهام الأساسية ومن الواضح أن الامان الاقتصادي للغالبية العظمى من الناس يعتمد على الفرد استمرار القدرة على بيع خدمات العمل مقابل أجور ورواتب والذي يساهم في توظيف الموارد البشرية والطبيعية، والحد من البطالة

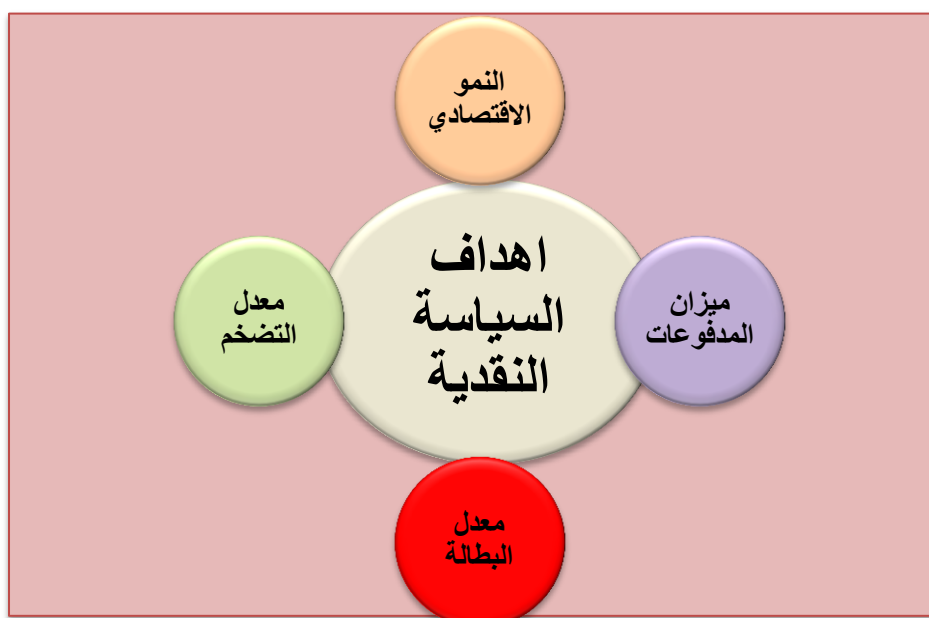


• **زيادة النمو الاقتصادي:** يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي طويل المدى سيؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتراكم الثروة لكن الوضع تغير بعد الحرب العالمية الثانية ويعزى تحقيق النمو الاقتصادي السريع إلى النمو الاقتصادي المستمر والسريع وتعتمد السياسات النقدية لمختلف البلدان في الغالب على الاستقلال السياسي والاقتصادي ويؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الإنتاج ، والتي يمكن الحصول عليها من الكمية المتاحة من عوامل الإنتاج وهو هدف عام الذي يسعى إليه الجميع لزيادة حجم الناتج الإجمالي وزيادة دخل الأفراد ورفع المستوى المعيشي وزيادة الإستثمار

• **تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** كهدف للسياسة النقدية هو تحقيق توازن ميزان المدفوعات لدولة مما يعني أن المبلغ الإجمالي للاتفاقيات الخارجية للدولة (الواردات) ضمن مدة محددة يجب ألا يتجاوز بشكل كبير من المبلغ الإجمالي للنفقات الداخلية (الصادرات) إذ أن ميزان المدفوعات عبارة عن المرآة التي توضح الإيرادات والمصروفات الخارجية المتعلقة المعاملات اذا تسعى السياسة النقدية بشكل إلى دائم المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و هدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد الأجنبي كاحتياطي لاثره القوي على الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة (برنيية : 1989 ، 435)

الشكل (1)

اهداف السياسة النقدية



المصدر : Marie de la place, monnaie et financement de l'économie, dunod, Paris, 2003, p. 118.



الاطار العملي (السياسة النقدية في العراق بعد 2003)

اولا : لمحة تاريخية السياسة النقدية في العراق قبل 2003

مرت السياسة النقدية بعدة قوانين وإجراءات منذ تأسيس الدولة لذلك وبهدف محاولة تقديم رؤيا متكاملة عن البنك المركزي العراقي وأذ بدأت من بعد تشكيل الحكومة العراقية عام 1921 وأراد العراق بنكاً مركزياً يتولى إصدار العملة العراقية التي بدت شكلاً من أشكال تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وأثيرت قضية النقود الورقية في ذلك الوقت في البداية تم تسليم إدارة العملة العراقية إلى لجنة مقرها لندن لكن في ذلك الوقت عارض الجمهور الفكرة واقترحت الحكومة إنشاء بنك وطني للقيام بمهمة إصداره لكن المشروع لم يتم تنفيذه بسبب الخلافات حول أساس العملة الجديدة في عام 1930 (البنك المركزي العراقي : 16,1972) وأنشأ العراق لجنة لإصدار العملة الدينار وحدة عملة تستخدم كعملة للتمثيل في العراق صدر الدينار العراقي لأول مرة عام 1931 وتغير محتواه عدة مرات في البلاد بسبب التغيرات والتطورات في قاعدة العملة بسبب الاضطرابات التي شهدتها الوضع المالي العالمي وانفصال بريطانيا عن قاعدة الذهب تم تعديل قانون العملة العراقية في ديسمبر 1931 وأصبحت قيمته معادلة ليرة واحدة مما جعل الدينار العراقي مربوطاً بالكامل بالجنيه الإسترليني مما عزز الثقة بالعملية العراقية في الداخل والخارج حتى اندلاع الحرب العالمية التي أخلت بالأنظمة النقدية وحرية التحويل الخارجي ومع إن المصرف الوطني قد أنشئ في سنة 1947 إلا إنه لم يمارس وظائفه فعلاً إلا في سنة 1949 . ويصدر المصرف الوطني العملة العراقية مقابل غطاء معين يمكن أن يصنف إلى نوعين فأما النوع الأول يتألف من الذهب والعملات الأجنبية والسندات الأجنبية ولا يوجد قيد على الإصدار عند تقديم أحد الموجودات السابقة على أن لا يقل هذا النوع عن 70% من مجموع الغطاء ، والنوع الثاني يمثل سندات الحكومة العراقية على أن لا تتجاوز نسبة هذا النوع عن 30% من مجموع الغطاء هذا التنوع في الغطاء قد أضاف صفة المرونة في الإصدار النقدي لم تكن موجودة في عهد اللجنة السابقة (الشمري : 342,1989)

اما من بعد عام 1956 عندما أصبح البنك المركزي أداة لتنفيذ قرار الحكومة بتمويل العجز الضخم في الميزانية في إصدار عملات جديدة بغض النظر عن الواقع الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم ، في حين أن المنطق الاقتصادي بافتراض أن البنك المركزي كان مستقلاً ولفتت النواقص القانونية في أداء واجباته الانتباه إلى إنشاء لوائح جديدة وتم تقديم اقتراح ومناقشته والموافقة عليه في يوليو 1956 ومن أبرز التعديلات التي جاءت بها تلك اللائحة إبدال اسم المصرف الوطني باسم البنك المركزي العراقي وكما تمت زيادة رأس مال البنك من 5 ملايين دينار إلى 15 مليون دينار وتم منح البنك المركزي صلاحيات جديدة كان أهمها المصدر قانون العملة العراقية لسنة 1959 عطاء تخصصات جديدة للبنوك المركزية وأهمها توحيد جهات الإصدار وقصرها على



البنوك المركزية وجعل الفضة جزءاً لا يتجزأ من الاحتياطيات إلى جانب الذهب والعملات الأجنبية والسندات وفي عام 1964 عملت السلطات السياسية العراقية على توسيع القطاع العام وإلغاء جميع أشكال النشاط الخاص وعليه صدر القانون رقم 100 لسنة 1964 بتأميم جميع البنوك الخاصة والأجنبية والغرض من ذلك هو تحقيق درجة عالية من التنسيق بين السياسة النقدية والتخطيط الشامل للاقتصاد الوطني وتحسين فاعلية السياسة النقدية وتوسيع الخدمات المصرفية وتماشياً مع ذلك نص قانون البنك المركزي رقم 64 لسنة 1976 على أن ملكية البنوك تعود للدولة (عزيز : 152,1968)

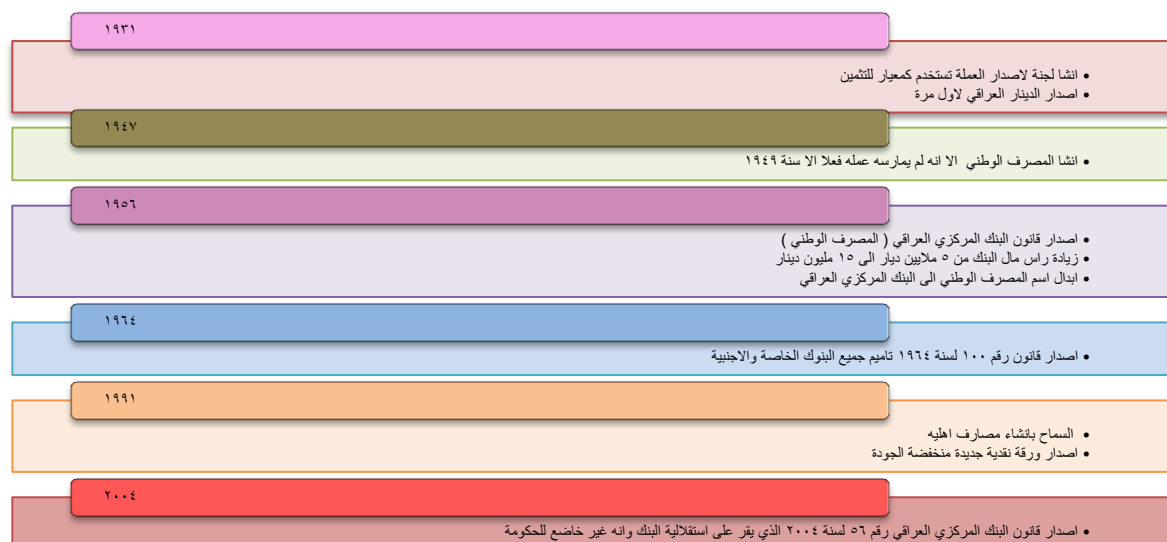
أما في بداية 1980 إلى غاية 2003 إذ كان دور السياسة النقدية في العراق حسب المدة الزمنية إذ كانت السياسة النقدية خلال مدة حرب الخليج الأولى (عقد الثمانينات) تعمل في مجارة السياسة المالية وزاد ذلك في عقد التسعينات (مدة العقوبات الاقتصادية) إذ أصبح البنك المركزي أداة لتنفيذ قرارات الحكومة في الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز الكبير في الميزانية دون مراعاة الواقع الاقتصادي وتنامي معدلات التضخم في حين يفترض المنطق الاقتصادي أن يكون البنك المركزي مستقلاً وبسبب تدهور أحوال العراق الاقتصادية نتيجة الحروب التي خاضها في العقدين فقد صدرت إجراءات عديدة تتعلق بالنشاط النقدي والمصرفي (السامرائي : 49,1983) وتم إجراء تعديل على الباب الخامس من القانون السابق بموجب القرار رقم 12 لسنة 1991 الذي سمح بإنشاء مصارف أهلية ابتدأت بمصرفين في عام 1992 وانتهت بـ 17 مصرف في 2003

على وجه الخصوص في عام 1991 نتيجة لفرض عقوبات دولية على العراق تم إصدار ورقة نقدية جديدة منخفضة الجودة وفي نهاية عام 1995 وصل سعر الدولار إلى (3000) دينار بسبب القيود التي انعكست في التسعينات أدى دور البنك المركزي العراقي في تنفيذ السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية إلى تحجيم في تحقيق أهداف السياسة النقدية وعدم القدرة على الاستجابة لصدمات الأسعار المستمرة والتي بدورها أدت إلى زيادة الآثار التضخمية في البلاد بسبب إلى اتساع الاختلالات في الأسعار والسوق يعد هذا تحدياً هائلاً للسياسة النقدية وتشكل السياسة النقدية تشكلاً العمود الفقري كل دولة ونتيجة لذلك تحول البنك المركزي آلة لطبع وضخ النقود لسد احتياجات العام وقد أدى ذلك إلى ضرب عناصر الاستقرار الاقتصادي الكلي النمو وانحسار الاستثمار الحال على ما هو عليه حتى سقوط النظام من نيسان عام 2003 (صالح : 2,2007).



الشكل (2)

استعراض بعض الدساتير القانونية والانظمة المتعلقة بتاريخ البنك المركزي العراقي



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات السابقة

ثانيا: دور البنك المركزي في صنع السياسة النقدية في العراق: إن هدف التحول إلى اقتصاد السوق وتفعيل قوى العرض والطلب لإدارة الاقتصاد العراقي من أهم الخطوات الإجرائية المتخذة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحديثه وفق رؤية تعتمد على تحفيز الأفراد بعد عقدين ونصف العام من الحرب والعقوبات الاقتصادية استنفد دور الدولة على الرغم من عدم وجود استراتيجية اقتصادية تحدد مسار هذا التحول وإطاره الزمني من حيث الخطوات المدروسة التي من شأنها أن تهيئ القطاع الاقتصادي له وتساعد على تفعيل اتجاهه الجديد إلا أن العديد من الوزارات والجهات الحكومية اتخذت زمام المبادرة لتحقيق هذا الهدف أدى ذلك إلى حدوث بعض الارتباك في الأداء مما أعطى انطباعاً معاكساً هذه الإجراءات لها مؤيدون بدوره ، و ساهم البنك المركزي من خلال أدواته النقدية ومن خلال سلسلة من الإجراءات الفنية والقانونية ولا سيما قانون البنك المركزي الجديد الذي يجسد هذا التحول ويسمح بالتغيير في مواكبة هذا التحول وتفعيل اقتصاد السوق آلية من خلال زيادة الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة وتحييد الأدوات المباشرة (تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي 2012: 9) ، واذ توفر الدور الأساسي للدولة في التدخل في العلاقات الاقتصادية وعلى هذا الأساس تنعكس أهداف البنك المركزي العراقي في المرحلة الجديدة كما ورد في قانونه الجديد لتحقيق استقرار الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي مستقر وتنافسي قائم على السوق.



وبالتالي تعتمد الوسائل الإرشادية والمعلوماتية لعمل السياسة النقدية في العراق في هذه المرحلة على مؤشر سعر الفائدة للبنك المركزي العراقي أو ما يسمى بسعر السياسة النقدية (Policyrate) وهو معدل إرشادي (كبوصلة ملاحية) يساعد على إطلاق الاتجاهات و التطورات وانطلاقاً من هذا المبدأ يستخدم البنك المركزي في سياسته النقدية ما يعرف بقاعدة تايلر (Rule Taylor) الذي يرجع نسبها إلى الاقتصادي الشهير (Taylor John) لعام 1993 الذي أوعز الى ان هدف السياسة النقدية الجيدة إلى جعل سعر الفائدة القياسي (سعر البنك) في السوق هو المسيطر (الوظيفة المباشرة) في فجوة التضخم والإنتاج أي ربط سعر الفائدة بحالة اقتصاد الدولة أي عندما يكون التضخم أعلى من الهدف المعدل والهبوط إذا كان الاقتصاد يتجه نحو الركود فسيتم تنفيذ السياسة النقدية بطريقة فعالة وفعالة وشفافة وسوف تمكن صانعي السياسات وأصحاب الأسواق المالية والشركات الصغيرة من التنبؤ وبالتالي تجنب تغيرات أسعار الفائدة المحلية وخاصة في حالة التغيرات الاقتصادية والهدف من تقوية السندات ودعم استقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي وتحقيق توازن بين مؤشرين سعريين من اشارات السوق وهما مؤشر سعر الفائدة وسعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية أساس مستمر يعزز التوازن المناسب بين كل سوق عملات والمخاطر التي يواجهها مما يساعد على حماية النشاط الاقتصادي من الصدمات الخارجية والحفاظ على قيمة الدينار العراقي التي تفرض على السلطة النقدية رفع اسعار فائدة البنك المركزي المنوه عنها آنفاً عندما يكون الانفاق الكلي في الاقتصاد اكبر من قدرات الاقتصاد الانتاجية وعندما تكون الاسعار خارج نطاق توازنتها . (عبد الهادي، 2010)

ثالثاً: تحليل السياسة النقدية في العراق بعد 2003

أ_ تحليل عرض النقد

نظراً لأنه يتم قبول النقود كوسيلة مبادلة أنيقة أو مقياس للقيمة لذلك يتوسع الاقتصاديون في مناقشة تعريف المعروض النقدي من حيث المكونات التي يتكون منها العرض النقدي والمفاهيم المحددة لكيفية حسابه لذلك يسمى عرض النقود إجمالي القوة الشرائية للأفراد أو المؤسسات المختلفة في فترة معينة ويعد عرض النقود أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على الاقتصاد إذ يعتمد ما إذا كان الاقتصاد في حالة توازن على ما إذا كانت إدارة كتلة المال يفي بمتطلبات الوضع الاقتصادي ويشمل عرض النقود كلاً من العملات الورقية وعملات الإيداع (Schiller;2003,226) وبالتالي التمييز بين مفهوم المفهوم الضيق لعرض النقد M_1 ويتكون من صافي العملة في التداول والودائع الجارية للقطاع الخاص، المفهوم الواسع لعرض النقد M_2 ويشمل M_1 مضافاً إليه الودائع الادخارية الأهلية (سعيد:1989,38)، وعلى صعيد عرض النقد العراقي فقد شهد عدداً من التطورات المهمة بسبب الظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي إذ أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق إلى



توقف صادرات النفط وحرمان مورده الرئيسي من الوصول إلى النقد الأجنبي لتمويله وفي ظل هذه الظروف لجأت الدولة إلى الإنفاق الحكومي على القروض الداخلية على شكل سندات ادخارية ثم تم تغطيتها بإصدار نقدي لتمويل عجز الموازنة دون الضوابط والقوانين اللازمة للإصدار، وهذا بدوره أدى إلى تزايد عرض النقد بشكل كبير وارتفاع عرض النقد الواسع والضيق بعد فرض العقوبات الاقتصادية الدولية عام 1990 وتوسع عرض النقد في تلك المدة نتيجة ممارسة سياسة النقد الرخيص وذلك من خلال ربط الكتلة النقدية بالعجز المفترد للموازنة، إذ أصبحت مديونية خزانة الحكومة مصدراً للإصدار، والذي يعرف بـ(تقييد الدين العام)، وحتى بعد العمل في مُذكرة التفاهم في عام (1996)، أما بعد عام 2003 أصبحت السيطرة والتحكم بعرض النقود من إولى أهتمامات البنك المركزي على وفق قانونه الجديد رقم(56 لسنة 2004)

جدول (1) تطور عرض النقد في العراق للمدة من (2003-2020) (مليار دينار)

السنة	عرض النقد M1	معدل نمو M1	عرض النقد M2	معدل نمو M2
2003	6954	—	7573	—
2004	10148	75,7	12254	65,3
2005	11399	12,3	14684	27,5
2006	15460	35,6	21080	43,6
2007	21721	40,4	21080	27,9
2008	28190	29,7	34920	29,5
2009	37300	32,3	45438	30,1
2010	51620	38,7	60386	32,6
2011	62474	20,7	72178	19,5
2012	72692	2	75466	4,53
2013	73831	15,8	87679	16,1
2014	72692	1,5	90728	3,47
2015	65435	9,98	82595	8,96
2016	70733	8,1	88082	6,64
2017	71162	0,6	89441	5,46
2018	77829	1,1	95391	2,68
2019	86771	11,5	103441	8,43
2020	103353	19	119906	15,9

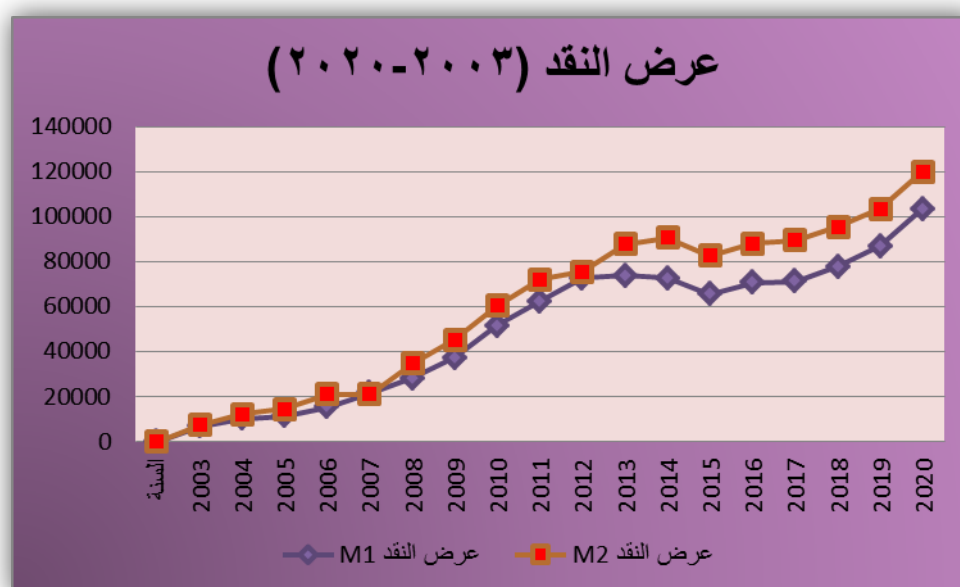
المصدر: البنك المركزي العراقي"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية لسنوات متفرقة

ويُلاحظ من خلال الجدول (1) استمرار عرض النقود بالمعنى الضيق بالارتفاع أذ بلغ (6954) مليون دينارعام(2003) وبعدها أرتفع تدريجياً الى أن بلغ (28190) مليون دينارعام(2008) نتيجة الإصدار النقدي الكبيرالذي قام به البنك المركزي العراقي لأسباب عديدة كاستبدال العملة العراقية القديمة بالعملية الجديدة



والاحتياطات النقدية الأجنبية الفائضة نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام لكون الأخير يُعد مصدر العملة الأجنبية كل هذا شجع على زيادة الإصدار النقدي في الاقتصاد أما قيمة عرض النقد الواسع فقد تراوحت بين (7573-34920) مليار دينار بصور تصاعدية ، وبمعدل نمو متذبذب تراوح سنة 2008 (29.5%)، وأستمرت الزيادة في عرض النقد لعامي (2009-2010) وكانت بمعدلات نمو ويعود ذلك الى زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور وأستمرت الزيادة خلال الأعوام من (2011-2014) وبمعدلات نمو كانت متباينة أيضاً، بالضيق ويعود سبب ذلك لتأخير الموازنة العامة خلال تلك السنوات، إذ شهد عرض النقود ارتفاعاً مطرداً حتى عام (2014) ، ويعود ذلك الى ارتباط نمو عرض النقود بالإنفاق الحكومي ففي الأعوام (2010-2014) السنوات التي سبقت، أما في عام (2015) ، ونتيجةً للتراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الخام انخفض عرض النقد الضيق اذ بلغ (65435) وبلغ الواسع (82595)، أما في عام (2017) فقد عاود الارتفاع من جديد ولكن بنسبة بسيطة، فبلغ عرض النقد الواسع آنذاك نحو (89441) مليون دينار وبلغ الضيق (71162)، أما في عام (2019) فقد سجل عرض النقد بمعناه الواسع ارتفاعاً بلغت نسبته (8,43%) عن عام (2018) ليسجل (103441)، مقابل (95391) لعام 2018 وسجل عرض النقد الضيق زيادة واضح بنفس السنة 2019 بمعدل نمو بلغ 11.5% أما سنة 2020 والتوسع الذي حصل التي ادت الى الزيادة الكبيرة في عرض النقد الضيق والواسع كما موضح في الشكل الاتي

الشكل (3) تطور عرض النقد في العراق للمدة من (2003-2020)



المصدر: من اعداد الباحث استناد الى البيانات جدول (1)



ب_ نافذة بيع العملة الاجنبية :تعد نافذة بيع العملة هي نوع من انواع نافذة أحادية الاتجاه للعمليات وهي تمثل آلية تتبناها بعض البنوك المركزية كأحد وسائل التدخل في سوق الصرف الأجنبي من أجل سد الفجوة في الطلب المحلي على النقد الأجنبي ومن ثم استخدام طريقة تثبيت سعر الصرف (Bank of Thailand:2013,328) وإن ضعف دور الوساطة المالية يجعلها أداة التدخل الوحيدة التي يمكنها تحقيق استقرار سعر الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار كما أنها مصدر مهم لتمويل التجارة في القطاع الخاص والطلب المحلي على السلع والخدمات وتبذل جهود لتضييق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وهو ما ينعكس في زيادة قيمة العملة مما يستتشي الأخير من تحقيق استقرار نسبي في الأسعار (werne:2001,25)

في العراق تبنى البنك المركزي العراقي سياسة نقدية جديدة أدت بتطبيق نافذة بيع العملة الأجنبية إلى زيادة قيمة الدينار العراقي وتحرير نفسه من التقلبات التي مر بها من قبل وحقق نجاحا كبيرا في زيادة سعر صرف الدينار العراقي ومما يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وبالإضافة إلى القوة الشرائية المتزايدة للمواطنين وثقتهم المتزايدة بأن الدينار أصبح مخزونا تاما بدلا من الدولار ، و نافذة مزاد العملات الأجنبية هي طريقة لم يتعامل معها الاقتصاد العراقي من قبل وبالتالي كان لها تأثير إيجابي على سير هذا المزاد ، بما في ذلك أداة لتوحيد أسعار الصرف المتعددة والسعي لتوفير احتياطي النقد الأجنبي الكافية لتلبية احتياجات الدولة من الاستيرادات للعمل على ضمان حالة الاستقرار في قطاع المعاملات الخارجية. لتحقيق توازن سوق المال وإن مشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية من وزارة المالية تأتي من إيرادات النفط وهي الممول الرئيسي لنفقات الدولة وكما موضح في الجدول (4) نلاحظ بأن كمية المشتريات من العملة الأجنبية من قبل البنك المركزي لعام 2003 بلغت (900) مليار دينار من وزارة المالية، واتخذت مشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية من وزارة المالية مسارا تصاعدياً حيث ارتفعت الى (45500) مليار دينار خلال عام 2008 وبمعدل نمو (0.7%) ويعزى سبب الارتفاع نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة الى الارتفاع في الكميات المصدرة للنفط اما المبيعات خلال عام 2003 بلغت (293) مليار دينار، وارتفعت الى (25869) مليار دينار عام 2008، وبنسبة النمو 0.61% وكما موضح في الجدول (2)



جدول (2)

مشتريات ومبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية للمدة (2003 – 2020) (مليار دينار)

السنة	مشتريات البنك من العملة الأجنبية من وزارة المالية	معدل النمو % المشتريات	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في المزاد	معدل النمو % المبيعات
2003	900	-	293	-
2004	10352	-0.009	6108	-0.97
2005	14854	0.004	10462	0.71
2006	16800	0.131	11175	-9.7
2007	26700	0.59	15980	0.42
2008	45500	0.7	25869	0.61
2009	23001	-0.49	33992	0.31
2010	41001	0.78	36171	0.06
2011	51001	0.24	39798	0.1
2012	57002	0.11	48649	0.22
2013	62004	0.08	53231	0.09
2014	47515	-0.2	51728	-0.02
2015	32450	-0.31	44304	-0.14
2016	52653	0.6	33524	-0.2
2017	40355	-0.2	42201	0.25
2018	52229	0.29	47133	0.11
2019	58851	0.12	51127	0.08
2020	30730	-0.4	44080	-0.13

المصدر: البنك المركزي العراقي"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية لسنوات متفرقة

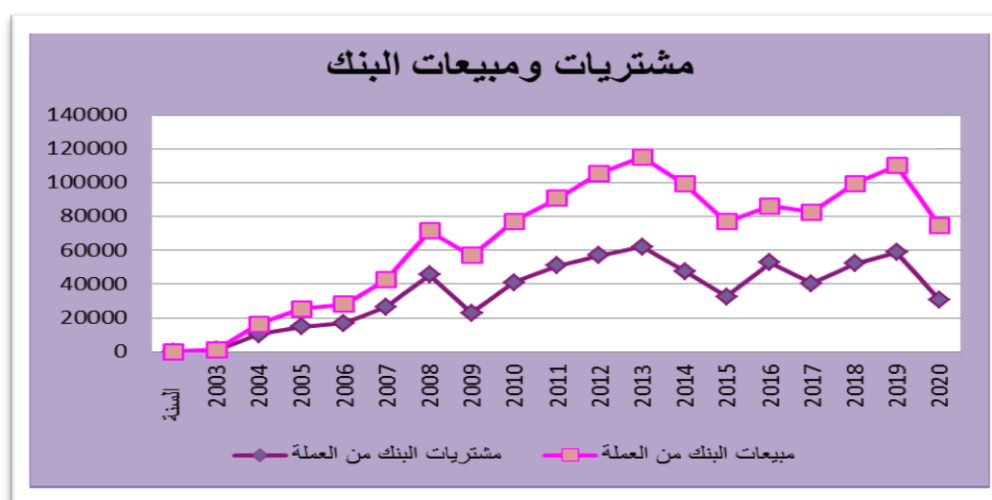
ونلاحظ من جدول اعلاه، استمرار مشتريات العملة من وزارة المالية بالارتفاع في المدة (2010.2011.2012.2013) مسجلاً أعلى معدل نمو في عام 2010 (0.78%) مما أدى الى ارتفاع مستمر في حجم الاحتياطات النقدية التي وصلت الى اعلاها (74) مليار دولار في عام 2013 بسبب ارتفاع أسعار النفط منا شكل فوائض مالية مركزي تباع عن طريق النافذة، اما المبيعات البنك من العملة واستمرت بالارتفاع في المدة (2010.2011.2012.2013) مسجلاً أعلى معدل نمو في عام 2012 (0.22%) اذ بلغت (48649) وبعد ذلك انخفضت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية في المدة (2014.2015) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط و بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والحروب الإرهابية التي خاضها العراق في بعض المحافظات العراقية، ثم سجلت مشتريات البنك ارتفاعاً في المدة



(2017، 2018، 2019) إذ بلغت أعلى مشتريات للعام 2019 كانت (58851) مليار دينار وذلك بسبب سيطرة البنك المركزي على نسب السيولة شراء وارتفاع أسعار النفط وفي سنة 2020 انخفضت المشتريات بسبب الأزمة التي تعرض لها العراق اما المبيعات فكانت على العكس في ارتفاع (2017، 2018، 2019) وسجلت سنة 2019 أعلى بيعاً بحدود (51127) بمعدل نمو بلغ (0.08) وفي سنة 2020 انخفضت مبيعات البنك في المزاد بسبب الأزمة التي تعرض لها العراق إذ كانت اقتصادية وسياسية كان البنك المركزي العراقي خفض قيمة العملة الرسمية مقابل الدولار الأميركي في ديسمبر 2020، في أول إجراء من هذا النوع منذ نصف عقد، وتزامن مع أزمة مالية خانقة تعصف بالبلاد نتيجة انهيار أسعار النفط في حينه وعزت الحكومة العراقية قرار خفض في حينه إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، نتيجة انخفاض أسعار الخام لكن ارتفاع السعر النفط في الأسواق العالمية مؤخراً لمستويات قياسية لم تعهدها منذ سبع سنوات، أثار الجدل مؤخراً بشأن قرار خفض قيمة الدينار العراقي ومدى إمكانية إعادة النظر فيه.

الشكل (4)

مشتريات ومبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية للمدة (2003 – 2020)



المصدر: من اعداد الباحث استناد الى البيانات جدول(4)

ثالثاً: التنسيق بين السياسات المالية والنقدية

ان الترابط والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية بعد امراً ضرورياً لتحقيق الاهداف المشتركة لكلا السياستين والمتمثلة بالوصول الى التوازن الاقتصادي وتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي وتقليل معدلات بطالة وخفض التضخم الا ان تزايد معدلات العجز الحاصل في الموازنة العامة نتيجة لقصور الإيرادات العامة أو الزيادة غير العادية في النفقات العامة، كما حصل في العراق خلال السنوات الأخيرة، يجعل الحكومة في بعض



الاحيان تلجأ للاعتماد على السياسة النقدية وادواتها المختلفة في تمويل ذلك العجز ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والتقنية بالشكل التي لا يحد من كفاءة كل منهما، فضلا عن ضرورة قيام الحكومة بتتويع مصادر الإيرادات غير النفطية للحيلولة دون الوقوع في مشكلة التبعية للاقتصادات العالمية بالانتقال إلى المستوى العام للتنسيق بين السياستين يمكن أن نطرح منظور جديد يستند إلى النظرية الاقتصادية وهذا المنظور يشير إلى أن العراق دولة عانت من صدمة عرض قبل عام (2003) هذه الصدمة أوجدت التضخم الركودي في هذا الاقتصاد ان مستوى التنسيق العام في العراق نلاحظ أن المشكلة وكأنما قد وزعت بين السياستين ، فالسياسة النقدية قد أخذت على عاتقه محاربة جانب التضخم في الاقتصاد العراقي من خلال سياسة نقدية متشددة ، كان من نتائجها تحقيق نوع من الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم وبالمقابل فقد تولت السياسة المالية مهمة التوسع في الاقتصاد من اجل معالجة البطالة والركود في الاقتصاد العراقي من خلال التوسع المستمر في الإنفاق وقد وجدت هذه السياسة أيضاً في هذا المجال من خلال خفض نسب البطالة في العراق إلى نحو بعد ان كان فان السياسة النقدية الانكماشية من الممكن انها لا تشكل الخيار الصحيح لدفع التنمية حتى أو أخلنا خصوصية الأوضاع في العراق التي قد تبرر لمثل هذه وإن علاقة السياسة المالية النقدية بسياسة التوازن الاقتصاد عند رسم ايه سياسه اقتصاديه ينبغي ان تحدد اهداف هذه السياسة سواء في محاربه التضخم او المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي كافي يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادي والاجتماعيه، كما يجب ان تحقق معدل منخفض من بطالة ولاحداث هذه التوازنات المرغوبه فيها . اتخذت السياستين تنسيق من نوع خاص في معالجة التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي قائم على أساس توزيع الأدوار والذي افضى إلى اتجاه انكماشى للسياسة النقدية وتوسعي للسياسة المالية

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. تتميز السياسات المالية والنقدية عن باقي السياسات الأخرى بأدواتهما المهمة والمتمثلة في سلطة المالية والسلطة النقدية (البنك المركزي) لما لهما من دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، لما لهما من تأثير قوي على المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني ومن ثم التأثير على وضعية التوازن الداخلي

2. اخفاق السياسة النقدية في إقامة قاعدة إنتاجية قوية من خلال ميل السياسة النقدية نحو زيادة العملة في التداول على حساب العملة لدى المصارف لذلك فأن السياسات أصبحت تتقاطع مع الأهداف



3. تمثل الاختلال في سوق النقود في العراق بوجود فائض في عرض النقد، بينما الاختلال في سوق السلع فقد تمثل بوجود فائض في الطلب على السلع ولذلك انعدام التوازن الاقتصادي

4. تبنيه سياسة نقدية على تحقيق التوازن من خلال مساواة العرض الكلي مع الطلب الكلي (التوازن النقدي) ، أو تقليص الفجوة وفي العراق تعاني من ضعف العادة المصرفية ويؤشر ذلك ارتفاع العملة في التداول بالمقارنة مع الودائع الجارية مما اضعف من اثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي ولذلك سياسة التدخل في السوق النقدية من قبل البنك المركزي، لسيطرة على مناسيب السيولة وفائض الطلب الذي يولده الإنفاق العام في ظل انخفاض العرض السلعي المحلي

ثانياً: التوصيات

1. وضع خطه تنموية من قبل الجهات المختصة بهدف دعم متغيرات السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الصدمات التي تحصل في اسعار النفط الخام.
2. لتركيز على العناصر الهادفة لتحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة القطاع النفطي والتأكيد على اهمية التصرف الحكيم بالإيرادات النفطية ورفع مستوى النشاط الاستثماري والانتاجي وتعزيز دور القطاع الخاص من اجل زيادة الدخل وزيادة التوظيف على ان يتطابق كل ذلك مع برنامج اقتصادي يهدف الى توظيف الإيرادات النفطية لصالح الاستثمار العام وليس لسد النفقات الاستهلاكية
3. على صانعي السياسة في الدولة العراقية إعلان الحرب على الفساد المستشري الذي يعصف بالمؤسسات الاقتصادية العراقية انه وصل الفساد إلى نقطة يهدد الدولة العراقية بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى قيمها وأنظمتها الثقافية ، يمكن للدولة أن تتخذ إجراءات صارمة وتصدر قوانين غير عادية لتتقية جهاز الدولة ، من أعلى الهرم ، من أعلى إلى أسفل .

المصادر

- (1) برنيية، أصول الاقتصاد الكلي، ، 1989 ترجمة عند الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان،
- (2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.
- (3) زكريا الدوري ويسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، 2006م، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع)



(4) البنك المركزي العراقي (1947 – 1972) ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، 1980.

(5) د. ناظم نوري الشمري ،، 1989 النقود والمصارف ،جامعة الموصل

(6) د. محمد عزيز 1968 ، النقود والبنوك ، ، ط2 . بغداد ، مطبعة المعارف.

(7) سعيد عبود السامرائي ،، 1983 الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط1، مطبعة الآداب ،النجف

(8) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية في مواجهة التضخم، بحث مقدم إلى ندوة الآثار الايجابية والسلبية لعملية رفع قيمة الدينار العراقي ،ندوة اقامها البنك المركزي العراقي بغداد.

(9) جمهورية العراق ،2007 البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2010-2011-2012)

(10) عفراء هادي سعيد ، مقاييس عرض النقد وأثرها على فاعلية السياسة النقدية للمدة من 1963 – 1980 ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 1989

(11) السياسة النقدية في العراق .. تحدياتها وآفاقها المستقبلية ، باسم عبد الهادي حسن ، مقال منشور ، سنة 2010 ،

<https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=452>

(12) Marie de la place, monnaie et financement de l'économie, dunod, Paris, 2003,

(13) Milton, Friedman, quantity theory of Money, - The New palgrave, A Dictionary of Economics, v- , 1987.

(14) ¹ Bradley R. Schiller (The Economy Today) , . Ninth Edition 2003 opcit

(15) Bank of Thailand (2013) “Foreign exchange policy and intervention under inflation targeting in Thailand” BIS

(16) Cuevas, Con Alfredo and Werner Alejandro M. (2001) “The Mexican Experience with a Floating Exchange-Rate Regime” IMF work paper, Washington DC